

سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات

The European Neighborhood Policy: challenges and opportunities

د. عبد الحليم غازلي جامعة الجزائر 3 - الجزائر ghazli.abdelhalim@univ-alger3.dz	بلجبلالي أيمن* جامعة الجزائر 3 - الجزائر beldjilali.aymen@univ-alger3.dz
--	--

تاريخ القبول: 2020/05/02

تاريخ الاستلام: 2020/03/26

الملخص

تتناول هذه الدراسة السياسة الأوروبية للجوار، التي تم إطلاقها في عام 2004، ذلك أنها شكلت جانبا أساسيا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بغية معالجة بعض المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية في الجوار الأوروبي، في مقدمتها دعم الاستقرار وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار المتوسطي، ومواجهة المنافسة المتنامية لبعض القوى الاقتصادية الصاعدة.

كما ستناقش هذه الدراسة التحديات المتنامية، سواء داخليا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد وصعود اليمين المتطرف إلى جانب تدفق المهاجرين، فضلا عن تأثير غياب التضامن بين الدول الأعضاء. أو إقليميا من خلال التطورات الحاصلة منذ 2011 في دول جنوب البحر المتوسط وشرقه، والأزمات القائمة فيها، واستشراف مدى قدرة صانع القرار الأوروبي على احتوائها.

الكلمات الدالة: الاتحاد الأوروبي؛ السياسة الخارجية؛ سياسة الجوار الأوروبية؛ منطقة البحر المتوسط؛ التحديات الأمنية والاقتصادية.

Abstract

This study addresses the European Neighbourhood Policy, launched in 2004, as an essential aspect of the European Union's foreign policy, in order to address some issues of strategic importance in the European Neighbourhood, in particular, the promotion of stability and economic cooperation with the Mediterranean neighbouring countries, and facing the growing competition of some rising economic powers.

The research will also discuss growing challenges, both internally after Britain's exit from the Union and the rise of the extreme right and the influx of immigrants, as well as the impact of the absence of solidarity among member states. Or regionally, through critical events that have occurred since 2011 in the southern and eastern Mediterranean countries, and predict how European decision-makers will contain them.

Keywords: European Union; Foreign policy; European Neighbourhood Policy; the Mediterranean region; security and economic challenges.

*المؤلف المرسل: بلجبلالي أيمن، الإيميل: aymen.1beldjilali@gmail.com

مقدمة:

شكّلت سياسة الجوار الأوروبية منذ انطلاقتها الأولى سنة 2004، ركنا مهما من أركان السياسة الخارجية الجماعية للاتحاد الأوروبي. حيث سعى هذا الأخير من خلالها إلى تعزيز الشراكة وتطوير علاقات التعاون مع الدول المجاورة له، بغية تكريس مصالحه الاقتصادية والأمنية والسياسية ووجوده في المنطقة كفاعل إقليمي مؤثر.

وتحقيقا لهذه الغاية تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة تقوم على دعم التحول الاقتصادي ودعم الإصلاحات السياسية والحكم الرشيد في دول الجوار، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات دول شرق أوروبا وجنوب البحر المتوسط. ولكن بمقابل أهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية وحيوية الدفاع عنها عن قرب، يجب الإشارة إلى أنه من الطبيعي أن يواجه تنفيذ سياسة الجوار جملة من التحديات.

هذه التحديات قد تتعلق بداية بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر تحديا وجوديا، تمثل في صعود تيار اليمين المتطرف إلى الواجهة في السنوات الأخيرة، إلى جانب تنامي النزعة القطرية والرغبة في الانسحاب من الاتحاد، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في مشروع مغادرة بريطانيا الاتحاد. كما يمكن اعتبار البيئة الإقليمية والدولية مصدرا آخر من مصادر التحديات بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، وليس أدل من ذلك ما تعرفه بعض الدول المتوسطة من عدم استقرار وحركية سياسية واجتماعية منذ 2011؛ قد تبعث على القلق بالنظر إلى المصالح الأوروبية في هذه الدول. إلى جانب المنافسة التقليدية التي تعرفها مصالح الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي في جواره الإقليمي من قبل الدول الكبرى الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، وبدرجة أقل عددا آخر من الدول الاقتصادية الصاعدة. كل ذلك قد يؤثر بشكل سلبي في تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

إشكالية البحث: انطلاقا مما تقدم يظهر بشكل جلي أهمية التحديات المختلفة على قدرة الاتحاد الأوروبي على بلوغ مسعاه في إطار الدفاع عن مصالحه ووجوده في هذه المنطقة. سنعالج في هذه الورقة البحثية تأثير جملة من التحديات التي عرقلت تنفيذ سياسة الجوار. علما أن هناك تحديات تتعلق ببيئة الاتحاد الأوروبي نفسه، حيث قررت بريطانيا مغادرة هذا الأخير، كما تزداد

العديد من الأصوات الشعبية في كل من هولندا وألمانيا وفرنسا اتخاذ قرار بشأن مستقبلهم في الاتحاد الأوروبي، في وقت تزداد فيه الانقسامات الأوروبية حول مواجهة من العديد من القضايا، بما في ذلك الأزمة المالية، وأزمة اللاجئين، والتهديد الإرهابي في أوروبا.

كما ترتب عن الحركية السياسية والاجتماعية ما بعد 2011 سلسلة من الاضطرابات في دول الجوار، بفعل تأثير مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أنه لم يكن هناك استجابة من طرف حكومات بلدان الجوار لمطالب شعوبها، مما أثر سلبا على تنفيذ سياسة الجوار. إلى جانب ذلك أثرت الترتيبات الدولية والإقليمية على المصالح الأوروبية في منطقة البحر المتوسط، لاسيما التنافس بين روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وهو ما انعكس سلبا على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في حوض المتوسط. وبالنظر إلى أهمية التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بأي تجربة تكاملية أو سياسة خارجية، يصبح من المناسب أن تقوم هذه الورقة البحثية بطرح إشكالية مفادها: إلى أي حد يمكن لهذه التحديات في منطقة الجوار الأوروبي، أن تؤثر على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية؟

فرضية البحث: وللإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدت هذه الدراسة فرضية أساسية تذهب إلى الاعتقاد بأن نجاح تنفيذ سياسة الجوار مرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع مجمل التحديات الموجودة في بيئته الداخلية والخارجية في منطقة البحر المتوسط، وقدرته على التكيف والمناورة بنية احتوائها.

أدبيات الدراسة: قبل ذلك يجب الإشارة إلى أن موضوع هذه الدراسة كان من قبل، محل اهتمام العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت لسياسة الجوار الأوروبية منذ ظهورها أول مرة. لعل من أبرزها دراسة لرشيد رحقات صدرت سنة 2011 تحت عنوان *la politique européenne de voisinage dans les pays de l'air méditerranéenne*، وقد تناول فيها عددا من المحاور. حيث قام بتقييم سياسة الجوار الأوروبية منذ إطلاقها في عام 2004، فضلا عن تطرقه إلى التعقيدات التي تواجه تنفيذها. كما اعتبر أن هذه السياسة صممت بطريقة تجريبية بدون الاعتماد على نموذج مسبق. إلى جانب ذلك تطرق إلى أسباب فشل هذه السياسة، مع اقتراحه لآليات تسهم في حماية المصالح الأوروبية في سياق سياسة الجوار، وتساعد صانع القرار الأوروبي على مواجهة القوى الدولية المتنافسة في حوض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، هناك جملة من الدراسات الأخرى التي تناولت ذات الموضوع، من أبرزها، دراسة قام بها **Mykola Kapitonenko** صدرت سنة 2015 بعنوان *The European neighbourhood policy's eastern dimension: The impact of Ukrainian crisis*. حيث تناول فيها التحديات العسكرية والجيوسياسية الجديدة، وركز بالخصوص على قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهتها، وبخاصة مع تطور الأحداث التي جرت في أوكرانيا وامتدادها إلى أوروبا الشرقية، إذ أصبحت البيئة الإقليمية أكثر عدائية وصعوبة بالنسبة لمواصلة تنفيذ خطة العمل الأوروبية. وفي الأخير قام بتقييم البيئة الجديدة لجعل السياسة الأوروبية أكثر فعالية ومصداقية.

هذا إلى جانب دراسة أخرى أعدها **Tom casier** صدرت سنة 2010، بعنوان *The European Neighbourhood Policy: Assessing the EU's Policy toward the Region* تناول فيها طبيعة سياسة الجوار الأوروبية، ودورها في تحقيق الاستقرار ومنع خطوط تقسيم جديدة في أوروبا من خلال دمج جيرانها. فضلا عن تسليطه الضوء على قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق التكامل والاستقرار في إطار السياسة الإقليمية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وفي الأخير ختم بحثه بالتطرق لعوامل نجاحها وفشلها.

كما تطرقت دراسة أخرى لمجموعة من المؤلفين (Jaap de Zwaan, Martijn Lak, Abiola Makinwa and Piet Willems) صدرت سنة 2016، بعنوان *Governance and Security Issues of the European Union Challenges Ahead*، إلى موضوع الحوكمة والأبعاد الأمنية للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التحديات الخطيرة التي تواجه أوروبا، مثل الأزمة الاقتصادية والهجرة السرية والتوترات على الحدود الخارجية والإرهاب والمناخ وكذلك البيئة. وقد أثبتت هذه الدراسة بأن القاسم المشترك بين هذه التحديات يتمثل في تحقيق الأمن. وهو الأمر الذي يكون له تأثير على استقرار أوروبا. وختمت الدراسة إلى أنه من أجل مواجهة هذه التحديات وحماية القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسلام والازدهار، ينبغي على الاتحاد الأوروبي إعادة تنظيم هيكله الأساسية فيما يتعلق بآليات صناعة القرار والأمن وبمبادئه وإجراءاته وسياساته.

وانطلاقا مما انتهت إليه الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، نحاول من خلال هذه الدراسة الجديدة، تسليط الضوء على التحديات والتعرف على المشكلات التي تعيق تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في ظل الحركة السياسية والاجتماعية التي تمر بها دول حوض المتوسط بعد 2011،

إلى جانب تقييم دور سياسة الجوار في التعامل مع اللاإستقرار في الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وقدرتها على التكيف مع مختلف الضغوط التي تعترضها في بيئتها المباشرة.

منهج وخطة البحث: ولقد تم الاعتماد في اعداد هذا المقال على المنهج التحليلي في مناقشة المعطيات المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية وكل التحديات التي تحول دون بلوغها الأهداف المرجوة منها. كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائي عند إحصاء واستعراض كل الإحصاءات والأرقام المتعلقة بعلاقات الدول الأوروبية بجوارها المتوسطي، أو الصعوبات الاقتصادية التي أصبحت تعترضها خاصة منذ خروج بريطانيا، وفي دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة الجوار.

وقد اتبعنا في سبيل مناقشة موضوع التحديات التي تقف في وجه سياسة الجوار الأوروبية خطة منهجية تنقسم إلى أربعة محاور. حيث تطرقنا في البداية إلى تعريف سياسية الجوار الأوروبية والسياق التاريخي المصاحب لها. واستعرضنا في مرحلة ثانية مجمل التحديات المتعلقة بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي على اعتبار أنها من أكبر العقبات التي أثرت بشكل سلبي على مسار هذه السياسة. وبعدها قمنا في محور ثالث بتسليط الضوء على أهمية الحركة السياسية والأمنية الحاصلة في جنوب وشرق أوروبا وأثرها على سياسة الجوار الأوروبية، كأحد التحديات التي تحول دون إنجاح هذه السياسة. وأخير وفي محور أخير ناقشنا تأثير منافسة الدول الكبرى على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية على اعتبار أن هذه الدول تعتبر سياسة الجوار الأوروبية بمثابة شكل من أشكال الاحتكار الأوروبية للمنطقة والتي لا تخدم بالضرورة مصالحها.

1. التعريف بسياسة الجوار الأوروبي والسياق التاريخي المصاحب لها

1.1 نشأة سياسة الجوار:

يرتبط أصل سياسة الجوار الأوروبية بالتوسع التاريخي الذي حدث في عام 2004. والتي أصبح على إثرها جيران جدد للاتحاد الأوروبي على حدوده الشرقية، خاصة وأنها ستقدم له فرص وتحديات جديدة في نفس الوقت. ولكن قبل ذلك، فقد طرحت أولى الأفكار من قبل المملكة المتحدة، حيث أرسل وزير الخارجية جاك سترو خطاباً إلى الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت في أوائل عام 2002 (Tom, 2010, p 99). في هذه الوثيقة، أعرب سترو عن قلقه بشأن الوضع في بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا على أن يقدم الاتحاد الأوروبي حوافز عملية لهذه البلدان مقابل إحراز

تقدم في الإصلاحات السياسية والاقتصادية. تضمن اقتراحه منح هذه الدول وضعاً خاصاً على أساس الالتزام بمبادئ السوق الحرة والقيم الديمقراطية (Michele, 2005, p11). وبالتالي، لم تؤخذ بلدان جنوب البحر المتوسط في الاعتبار في هذا الاقتراح.

وفيما بعد اقترحت وزيرة الخارجية السويدية **آنا ليند** ووزير التجارة **ليف باغروتسكي** بأن اللجنة قررت توسيع النطاق الجغرافي للسياسة الجديدة لتشمل روسيا ودول جنوب البحر المتوسط، وفقاً لصيغة من روسيا إلى المغرب. اقترحوا توسيع علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الشرق وكذلك في الجنوب على أساس نهج شامل واحد (Michele, 2005, p12). وفقاً للاقتراح السويدي، ينبغي ألا تحل سياسة الجوار الجديدة محل مبادرات التعاون الجارية بالفعل مثل اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية واتفاقيات الشراكة والتعاون مع مولدوفا، ولكنها تكملها. ومع ذلك، لم تتمكن المقترحات السويدية أو الوثائق اللاحقة التي أعدتها اللجنة من إيجاد صيغة توافقية بين المبادرتين المطروحتين سابقاً.

كان قرار ضم دول جنوب البحر المتوسط إلى السياسة الجديدة ناتجاً عن الضغط الذي مارسته بعض الدول المتوسطية العضوة في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا). ويذكر أن هذه الدول كانت تخشى فعلاً من أن يؤدي التوسع شرقاً إلى تحوّل مركز الثقل في الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا (Michele, 2005, p12) ومن ثم إهمال البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وهو ما يفسر اعتبار هذه الدول، التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان ضرورياً للغاية في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي غلب فيها الاعتقاد بأن الجماعات الإرهابية المعادية لأوروبا يمكنها أن تتخذ من دول جنوب البحر المتوسط قاعدة له.

في هذا السياق، أعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا وعضو المفوضية الأوروبية **كريس باتن** في أوت 2002، عن مبادرة "أوروبا أوسع" (Tom, 2010, p99). وفيما بعد تم تطوير هذه المبادرة لتصبح بذلك سياسة تعرف بآلية الجوار ثم سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في سياق ورقة استراتيجية قدمتها المفوضية الأوروبية في ماي من سنة 2004 (Commission 2004 of the European communities (373 final), 2004, p01).

وكان المجلس الأوروبي قبل ذلك في جوان 2003 قد رحب بهذه الرسالة كأساس جديد لتطوير السياسة الأوروبية تجاه دول المنطقة. وحدد من خلالها الاتحاد الأوروبي الأهداف والمبادئ العامة والتوجيهية لهذه السياسة وتم تأييدها من قبل المجلس الأوروبي **بسالونيك** في جوان 2003.

وفي جويلية 2003 قدمت اللجنة خارطة طريق أنشأت بموجبها فرق عمل تشرف على إعداد خطط عمل لسياسة الجوار الأوروبية. وفي أكتوبر 2003 دعا المجلس الأوروبي إلى تقديم خطط مفصلة للعمل في ضوء استنتاجات ومقترحات المجلس الأوروبي من أجل البدء بتنفيذها (Commission of European communities (104 final), 2003, pp01-26). لذلك قرر الاتحاد الأوروبي إطلاق سياسة الجوار الأوروبية.

2.1 تعريف سياسة الجوار :

تعد سياسة الجوار الأوروبية منذ إطلاقها في مارس 2003 من خلال إعلان المفوضية الأوروبية، بمثابة سياسة خارجية إقليمية تهدف إلى تطوير علاقات مميزة مع الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي الموسع، دون منحهم إمكانية الانضمام كما هو موضح في ورقة الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية في ماي 2004 (commission of the European communities(373final), 2003, p02).

للهولة الأولى تبدو سياسة الجوار الأوروبية مطابقة لسياسة توسيع الاتحاد الأوروبي التي بدأت مع 2004، بحيث تعتمد كلتا السياستين على الاتفاقيات والمفاوضات والرصد، إلى جانب ذلك تشمل التقارير القطرية التي تعدها المفوضية الأوروبية (Tom,2010,p99)، والتي يتم من خلالها تقييم الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي لبلدان الجوار، والمرحلة التالية، خطط عمل سياسة الجوار المصممة خصيصا لكل بلد على حدة، ويتم تنفيذها لفترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات (commission of the European communities 373 final ,2004,p07).

كما يتم اقتراح خطط العمل من قبل المفوضية الأوروبية، والتي تم التفاوض عليها مع البلد المستهدف، واتفق على كلاهما. وهي بذلك تحدد أجندة للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان الجوار للتنفيذ الناجح مع منحهم حوافز مالية.

ويظل الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية هو ضمان تهيئة بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة في الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الأوروبي، مع ترقية التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والأمني والثقافي مع دول الجوار، وهي بذلك الاشتراك في كل شيء إلا الانضمام إلى المؤسسات الاتحاد الأوروبي.

1.2.1 البلدان المعنية بسياسة الجوار

تنص المادة 08 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على ضرورة تطوير علاقات خاصة مع دول الجوار، بهدف إنشاء منطقة من الرخاء الاقتصادي وحسن الجوار على حدود الاتحاد الأوروبي

(communication from the commission (0839 final),2011). هناك ستة عشر دولة تستهدفها سياسة

الجوار الأوروبية، يمكن تقسيمها تقريباً إلى أربع مناطق جغرافية، كالتالي:

- **دول جنوب البحر المتوسط:** المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر
- **شرق البحر المتوسط:** الأردن، إسرائيل، لبنان، الأراضي الفلسطينية، سوريا.
- **شرق أوروبا:** مولدوفا وأوكرانيا وروسيا البيضاء.
- **جنوب القوقاز:** أرمينيا، جورجيا، أذربيجان.

أما فيما يخص بقية الدول المطلة على المتوسط، فقد تقرر التعامل معها حالة بحالة. كما هو الأمر بالنسبة لليبيا، التي تخضع مشاركتها الكاملة لقبولها بالالتزامات التي فرضتها عملية برشلونة. وبالنسبة لسوريا لا يمكن تفعيل سياسة الجوار الأوروبية معها إلا بعد التصديق على اتفاقية الشراكة. كما تقرر استفادة بيلاروسيا من سياسة الجوار الأوروبية بمجرد قيامها بإصلاحات سياسية. إلى جانب ذلك تأجل انضمام دول غرب البلقان إلى المبادرة، لاحتمال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب (Tom,2010,p101).

وفيما يتعلق بروسيا فهي ليست جزء من سياسة الجوار الأوروبية، بل منحها الاتحاد الأوروبي وضعاً خاصاً، نظراً لعلاقتها المختلفة تماماً عن البلدان الأخرى، فضلاً عن ذلك أن اقتصادها لا يعتمد بشكل رئيسي على الاتحاد الأوروبي على عكس اقتصادات بلدان الجوار الأوروبي.

2.2.1 الموارد المالية المخصصة لأداة الجوار والشراكة :

يستهدف الاتحاد الأوروبي من خلال أداة الجوار والشراكة (2007-2013) دعم التنمية المستدامة والإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول الجوار الأوروبي بما يتماشى والمعايير الأوروبية. فضلاً عن دعمه للأولويات المتفق عليها في مخططات عمل سياسة الجوار الأوروبية والشراكة مع روسيا.

تقدر الميزانية المخصصة لدول الجوار ما يقارب حوالي 15.433 مليار يورو للفترة الممتدة ما بين 2014-2020 (European union(Enp),2020) ، لتغطي بذلك هذه الميزانية دول الشراكة الشرقية ودول جنوب البحر المتوسط (European commission(7109 final),2014,pp01-04) . كما يتم توزيع آليات الجوار والشراكة الأوروبيين من خلال ثلاثة أنواع من البرامج وهي:

- **البرامج الوطنية:** لكل بلد شريك، أي بمعدل برنامج لكل بلد من البلدان 16 المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية.

□ البرامج الإقليمية: برنامج واحد لدولة من شرق أوروبا ودولة من جنوب المتوسط، وبرنامج ثاني عابر للأقاليم.

□ برنامج تعاون عابرة للحدود CBC (Cross-Border-Cooperation Programs)، إذ

يبلغ عددها 15 مشروعا لدول الجوار (European union,2011-2013,p66).

2. التحديات المتعلقة بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية للدول الأوروبية تضم 28 دولة وآخرها كرواتيا التي انضمت في عام 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992، ولكن نشأته تعود لخمسينيات القرن الماضي. ويعيش فيه حوالي 513 مليون نسمة حسب اخر احصائيات 01جانفي 2019 (Eurostat statistics explained, July 2019) ، تم وضع شروط العضوية في عام 1993 بما يعرف بمعايير كوينهاغن وتتحدد في المعايير السياسية، بحيث تفرض على الدول المترشحة تمتعها بمؤسسات مستقلة، تضمن نظام ديمقراطي، ودولة قانون واحترام حقوق الانسان، فضلا عن المعايير الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال قائم على اقتصاد السوق والمنافسة. وأخيرا المعايير التشريعية التي تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتكييف تشريعاتها بما يتوافق وقوانين الاتحاد الأوروبي.

إلى جانب التحولات الدولية المستمرة وتقلب موازين القوى فيها وحدة التنافس بين الدول، يجب الإشارة إلى أن عملية التوسع نحو دول أوروبا الشرقية، جعلت من الطبيعي أن يواجه الاتحاد الأوروبي كذلك العديد من الصعوبات والتحديات، التي لم يكن يواجهها من قبل. هذه التحديات تتعلق بعدم الاستقرار المؤسسي داخل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب انسحاب بريطانيا وصعود اليمين المتطرف، مما انعكس سلبا على السياسة الخارجية الأوروبية اقليميا ودوليا.

1.2 تداعيات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي:

قبل أن يصوت البريطانيون لصالح خروجهم من الاتحاد الأوروبي، كانت العلاقة القائمة بين الطرفين محل تجاذبات منذ انضمام بريطانيا للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973، وزادت حدتها بعد الأزمة المالية في عام 2008، حيث ضغطت القاعدة الشعبية على حزب المحافظين بسبب المهاجرين القادمين من دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد في الفترة الممتدة من 2004-2013 (Roland, Eoin, Aggelos, (June 2015), pp01-05). لامتناس هذا الضغط،

قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون بالتعهد بإجراء استفتاء حول مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي في حال انتخاب حزب المحافظين لرئاسة الحكومة البريطانية في عام 2015. وفي 23 جوان 2016، وباقتراح من رئيس الوزراء البريطاني آنذاك دافيد كامرون تم إجراء استفتاء حول انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي عملت على تكريسه ودعمه من بعده رئيسة الوزراء تيريزا ماي في 17 جانفي 2017 وذلك بالتأكيد على خروج المملكة المتحدة من السوق الأوروبية الموحدة للاتحاد الأوروبي مع رغبتها في الحفاظ في الوقت نفسه على التنسيق والتعاون في بعض المجالات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة (European Parliament, 2017, pp01-40). وقد أثار هذا الانسحاب النقاش حول عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وتداعياته سواء على انتقال السلع والخدمات أو حركة رؤوس الأموال بين الطرفين، وهو ما سيكون له عواقب سلبية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ويرجح مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (دخل حيز التنفيذ في 1 فيفري 2020)، أن تكون الخسائر على صعيد العملية التكاملية كبيرة أيضا على الرغم من محاولات احتوائها. فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12,5% من سكانه وحوالي 15% من اقتصاده (Roland, Eoin, Aggelos, (June, 2015), pp01-05)، كما انه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. إلى جانب التأثير على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يستدعي إعادة النظر في اليات اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الاتحاد، فضلا عن ذلك فإن خروجها سيؤدي إلى فقدان 29% من الأصوات داخل مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعد في البرلمان الأوروبي (8,5% من الوزن النسبي التصويتي) (Roland, Eoin, Aggelos, (June 2015), pp01-05) مما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي إلى تغير توازن القوى الكبرى التي تمتلك تأثيرا أكبر في مؤسسات الاتحاد في صنع القرار (ألمانيا وفرنسا).

ومن الناحية الاستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع (Roland, Eoin, Aggelos, (June 2015), p04). ذلك أن بريطانيا تعد أحد الدول الفاعلة في الاتحاد، الأمر الذي سيزيد الضغط على المحور الألماني-الفرنسي، والذي سوف يعاني منه الاتحاد الأوروبي أيضا نتيجة فقدان الخبرة البريطانية في قضايا

الإدارة الاقتصادية الدولية، خاصة في ظل التنافس الداخلي بين الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك تنتمي فكرة انتشار الاستفتاءات في العديد من دول الاتحاد الأوروبي بما يدفع الأحزاب اليمينية للمطالبة بأن تذهب في نفس مسار بريطانيا، خاصة الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، اسبانيا، المجر، إيطاليا)، وهذا بدوره سينعكس سلبا على قدرة الاتحاد الأوروبي على تنفيذ التزاماته الخارجية. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية سيكون انحسارا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، بما في ذلك تنفيذ التزامات الاتحاد الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية.

وفي واقع الأمر، أن الاتحاد الأوروبي لم يمر من قبل بتجربة مماثلة، وهو ما سيرضه إلى جملة من التداعيات الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل، ومن أهم تلك التداعيات:

□ التأثير السلبي على الاقتصاد الكلي الأوروبي من جراء تبعات هذا الانسحاب، إلى

جانب الاخلال باستقرار العملات الأوروبية بما فيها عملة اليورو.

□ الآثار المالية والتشغيلية لاتفاق البريكسيت (Brexit) على سياسات التنمية.

وبشكل عام، سيكون لخروج بريطانيا تبعات اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية، (Roland, Eoin, Aggelos, (June 2015), p04)، سيؤثر على قدرة الاتحاد الأوروبي، كونها إحدى الدول الفاعلة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى جانب ألمانيا وفرنسا في مواجهة العديد من الأزمات. وبالتالي سينعكس هذا الخروج على الاتحاد الأوروبي نفسه، وكذلك ستكون له تداعيات على الدول الأساسية التي تتكون منها بريطانيا (ويلز، اسكتلندا، أيرلندا الشمالية والجنوبية)، ناهيك عن صعوبة المسار التفاوضي حول آليات الخروج التي تواجه صناع القرار في الاتحاد الأوروبي.

2.2 صعود اليمين المتطرف:

يعد الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أمر ضروري لرضا المواطن الأوروبي واقتناعه بأهمية البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي. ولكن في ظل عودة إجراءات التقشف بعد الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتتها بعض الدول الأوروبية بداية من سنة 2008، أدى إلى صعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة المعارضة لسياسات الاتحاد الأوروبي التي غالبا ما تطلقها الأحزاب المتشائمة من مصير الوحدة الأوروبية Eurokeptic. إلى جانب عودة الأفكار القومية الضيقة

التي تغلب على حساب الاندماج الأوروبي الأوسع. وهذا بدوره يمثل أكبر تحدي للاتحاد الأوروبي في مواجهة صعود اليمين المتطرف، والذي تعزز دوره نتيجة للضغوط الاقتصادية وأزمة منطقة اليورو. كما زادت من حدته قضايا الهجرة واللاجئين وإجراءات التقشف المفروضة على بعض الدول في ظل عدم قدرة الاتحاد على الاستجابة لها (Europeanunion,2018,pp01-27) أمام انهيار اقتصادات بعض الدول العضوة فيه.

وعلى نحو متزايد، يبدو أن هذه الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة تركز اهتماماتها في الأزمات التي تواجه غالبية الدول الأعضاء على غرار قضايا الهجرة والارهاب، وتدفع اللاجئين والمهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي وتداعياتها على الهوية الأوروبية. لكنها تتباين تأثيراتها من دولة لأخرى. وهي بذلك تعبر عن وجهات نظر ومواقف مختلفة حول مستقبل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، بينما تدعو الأخرى إلى إجراء إصلاحات جذرية بسبب سيطرة بعض الدول الفاعلة في الاتحاد على قرارات الاتحاد سواء داخليا أو خارجيا.

ومما زاد من خطورة هذا الوضع، تحقيق هذه الأحزاب نجاحا كبيرا في انتخابات البرلمان الأوروبي منذ عام 2014، سمح لها بتمثيل قوي في مختلف الهيئات الأوروبية (European union,2018,p08)، ما جعلها تتمتع بقواعد شعبية على غرار حزب الحرية في هولندا وحزب الفنلنديين، وحزب الحرية بالنمسا، وغولدن دون في اليونان، فضلا عن حزب الجبهة الوطنية في فرنسا. والمثير للاهتمام هو وصول بعض من هذه الأحزاب إلى السلطة عبر مشاركتها في الحكومات الائتلافية في كل من إيطاليا وبولندا والمجر والنمسا وفنلندا، فعلى سبيل المثال حصل حزب البديل في ألمانيا المناهض للمهاجرين على نسبة كبيرة في الانتخابات الفيدرالية في عام 2017 لدخول البرلمان (European union,2018,p08) ليصبح بذلك أول حزب سياسي ألماني يميني متطرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أنه من الواضح أن هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة تعمل من خلال الضغط على صناع القرار في دولهم لتبني مواقفها، وهو ما تجسد في قرار الحكومة البريطانية في إجراء استفتاء حول انسحابها من عضوية الاتحاد. إلى جانب ذلك قدرة هذه الأحزاب على التأثير على سياسات الاتحاد. وفي الوقت نفسه تشير استطلاعات الرأي أن غالبية مواطني الاتحاد الأوروبي لا زالوا يدعمون الاستمرار في الاتحاد بنسبة تصل إلى 68% حسب آخر مسح أجري مؤخرا على مستوى

الاتحاد الأوروبي (European union, 2018, p08). ويرى الكثير من الخبراء بأن فشل بعض السياسات الأوروبية، خاصة الاجتماعية منها واستمرار الصعوبات الاقتصادية، سيؤديان إلى تنامي نفوذ اليمين المتطرف كقوة موحدة داخل البرلمان الأوروبي.

3.2 تأثير غياب التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي:

إلى جانب ما سبق، من الضروري الإشارة إلى افتقار هذا الأخير إلى التضامن فيما بين دوله تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية، خاصة وأن الاتحاد يحتاج إلى آليات فعالة لتحقيق الإجماع السياسي من أجل تطوير قيادة قوية. وقد شكلت بعض التحديات الأمنية المستجدة، كما هو الحال فيما يخص موجة الهجرة السرية، وتزايد عدد اللاجئين الذين دخلوا أوروبا، أو ارتفاع التهديد الإرهابي الذي عرفته بعض دول القارة خلال السنوات الماضية، مناسبة للتأكيد على أهمية التضامن الأوروبي المفقود. ولكنها على العكس من ذلك أدت كلها إلى حالة من الانقسام الواضح بين الدول الأعضاء بسبب فشل هذه الأخيرة في إتباع سياسة هجرة موحدة، فضلا عن غياب التضامن مع الدول الأوروبية المستقبلية لأعداد الكبيرة للمهاجرين كما هو الحال بالنسبة لليونان أو إيطاليا. ومن هنا يمكن الحديث عن أزمة تضامن داخلية، وهذا بدوره يمثل تحد للاتحاد الأوروبي من ناحية، وينعكس سلبا على أية محاولة لإقامة سياسة خارجية وأمنية موحدة من ناحية ثانية.

علاوة على ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي ارتفاع في معدلات البطالة في بعض بلدانه، حيث تأتي اليونان في صدارة الدول التي تعرف ارتفاع في معدلات البطالة بما يقارب 17% وإسبانيا 14,2% وإيطاليا 9,9% وفرنسا 8,4% (European union, September 2019). ومع ذلك، بالرغم من كل التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للاستجابة لأزمة البطالة، إلا أنها غير كافية في مواجهة تداعيات هذه الأزمة على مستوى الدول الضعيفة اقتصاديا في الاتحاد. خاصة أن مثل هذه الصعوبات الاقتصادية قد تفاقم من فقدان المواطن في الاتحاد الأوروبي لثقتة في قدرة صانع القرار الأوروبي على معالجة مثل هذه المشاكل الاقتصادية، بل وحتى قدرته على التأثير ايجابيا على القضايا الإقليمية والدولية، بدءا من منطقة البلقان إلى دول جنوب البحر المتوسط. مما يستدعي إجراء إصلاحات عاجلة بغية التكيف مع التحديات الراهنة.

4.2 تحدي الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي:

وفي واقع الأمر أن الاندماج الاقتصادي بين دول الاتحاد بلغ مستويات عالية أكثر من التكامل السياسي والأمني، إلا أن التوسع الأوروبي السريع في السنوات الماضية كان له تداعيات سلبية، ضاعفت من حجم الهوة بين دوله، سواء على صعيد الدخل الفردي المتفاوت، أو على صعيد ارتفاع معدلات البطالة من دولة لأخرى. حيث كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 تبعات اقتصادية ومالية على دول مثل اليونان والبرتغال، وهو ما شكل مصدر قلق للدول المتطورة اقتصاديا على غرار ألمانيا وفرنسا. فعلى سبيل المثال منح الاتحاد الأوروبي ما يقارب 110 مليارات يورو لإنقاذ الاقتصاد اليوناني (European union,2018,p20)، كما خصص ما يقارب 440 مليار يورو في إطار صندوق الاستقرار المالي (EFSF)، بهدف التعامل مع الحالات الطارئة، ومساعدة الدول المتضررة من الأزمة المالية، وكل ذلك شكل عبئا على ميزانية الاتحاد الأوروبي. وقد يكون لاستجابة ألمانيا بفرضها إجراءات صارمة للتكشف على معظم الدول التي مستها الأزمة الاقتصادية أثار ليس فقط على الاتحاد الأوروبي نفسه (European union,2018,p20)، ولكن أيضا على دوره كشريك استراتيجي رئيسي لدول الجوار، مما يعرقل تمويل برامج وسياسات الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها سياسة الجوار الأوروبية.

3. أثر الحركية السياسية والأمنية الحاصلة في جنوب وشرق أوروبا على سياسة الجوار

شكلت التطورات الجيوسياسية والأمنية وتسارع الأحداث في جنوب البحر المتوسط وشرقه، جملة من التحديات واجهت دول الاتحاد الأوروبي بحكم قربها الجغرافي (Luis,vivien,2017) قد ترقى إلى درجة التهديدات. وقد اختلفت طبيعة هذه التحديات والتهديدات، وزاد من حدتها الحركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصاعدت في فترة ما بعد 2011.

1.3 تحدي ترسيخ الاستقرار في دول الجوار

1.1.3 الجوار الجنوبي:

تبنى الاتحاد الأوروبي أجندة للإصلاحات في العديد من البلدان في الجوار الجنوبي مع بداية عام 2016، شملت لبنان والأردن، والجزائر ومصر وتونس، باستثناء حالي سوريا وليبيا التي عمل الاتحاد الأوروبي فيها على إعادة النظر في السياسة الأوروبية للجوار بغية التعامل مع اللاإستقرار بسبب تداعيات النزاع في هاذين البلدين على دول المنطقة، وذلك عبر توجيه الدعم

المالي لمراقبة الحدود ومنع انتقال الجماعات الارهابية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط (Nicole,2017).

إلى جانب ذلك تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية في سوريا منذ مارس 2016 (European 2016 commission Memo17/1381,May18,2017) ، حدد من خلالها مقاربة مشتركة بالتعاون مع القوى الدولية مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بغية إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا. وكاستجابة لذلك منح الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً عبر الصندوق الائتماني الإقليمي بما يقارب 932 مليون يورو لصالح المنظمات الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة لدعم اللاجئين في دول الجوار لسوريا (لبنان، الأردن، تركيا) (European commission memo17/1381,may18,2017). ومع ذلك، تظل الموارد المالية شحيحة وغير كافية للاستجابة لأزمة اللاجئين نظراً لاستمرار النزاع حتى وقتنا الحالي. فضلاً عن أن دول مثل الأردن ولبنان تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية جعلتها غير قادرة على الاستجابة لأزمة اللاجئين .

أما فيما يتعلق بتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بحل الدولتين، وهو أمر حيوي لتعزيز الاستقرار في منطقة البحر المتوسط (European commission memo17/1381,2017). خاصة وأن استمرار الصراع يؤثر بشكل سلبي على تعزيز فرص السلام والتعاون التي سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها على مدار السنوات الماضية، بما في ذلك تأثيره على مسار التعاون بين دول المنطقة في سياق سياسة الجوار الأوروبية.

1.3. 2 دول الشراكة الشرقية:

التزم الاتحاد الأوروبي بلعب دور أكبر في ترسيخ الاستقرار في كل من أوكرانيا ومولدافيا وبلاروسيا. ويعلن في كل مرة أن هدفه الرئيسي هو تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في بعدها الأمني والجيوسياسي والاقتصادي (European commission memo17/1381,2017). ومن أجل تحقيق ذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة في هذه البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية وسياسية، ويتم هذا الدعم بشكل منفرد بما يتوافق مع احتياجات كل دولة، حيث تتضمن مساعدات اقتصادية وحوافز مالية بما يقارب 730 مليون يورو. (European commission,2015). فضلاً عن دعم الحوار السياسي والأمني، خاصة بعد انفجار النزاع في أوكرانيا في عام 2014، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بهدف إنشاء منطقة للتجارة

الحرّة مع بلدان الشراكة الشرقية، بالإضافة إلى تكييف قوانين وتشريعات هذه الدول مع القوانين الأوروبية. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أنه ليس بمقدور الاتحاد الأوروبي بمفرده تحمل الأعباء المالية والعسكرية المترتبة على التزاماته، كون العديد من دوله الأعضاء تواجه أزمات اقتصادية وسياسية، مما ينعكس سلبا على تنفيذ التزامات تجاه بلدان الجوار في إطار سياسة الجوار الأوروبية. وعلى الرغم من ذلك تبنى الاتحاد الأوروبي العديد من الخطوات ومن أبرزها ما يلي:

□ نشر البعثات المدنية (CSDP) وبعثات المساعدة الحدودية في العديد من بلدان الجوار على غرار أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وفلسطين وليبيا، مع تقديم دعم مالي من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد من خلال الصناديق الائتمانية (European commission Memo 17/1381, May 18, 2017).

□ دعم الحوار بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة، بغية تعزيز الاستقرار في كل من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأذربيجان، مع دعم التنمية المستدامة.

□ تعزيز التعاون مع الشركاء في الجوار الجنوبي، بهدف التصدي للإرهاب ومنع التطرف، لمواجهة انتشار الجماعات المسلحة في كل من سوريا والعراق وليبيا، وذلك عبر إجراء الحوار الأمني، والتنسيق على مستوى الخبراء في مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

□ دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن في البلدان الثالثة في سياق تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في جوان 2016 (European union, June 2016, pp07-08)

2.3 تحدي إدارة الهجرة غير الشرعية

لا يزال الاتحاد الأوروبي يواجه تحديا استثنائيا عندما وصل ما يفوق مليون لاجئ هربا من الحرب أو القمع السياسي أو الفقر من بلدان الجوار. وتعد ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا أبرز البلدان المستقبلة منذ عام 2015 حتى الفترة الحالية (European commission 481 final, 2019, p01). وعلى الرغم من محاولة الاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة، لاحتواء موجات المهاجرين، إلا أنها تظل تفتقر إلى التضامن والمسؤولية

المشتركة فيما يتعلق بأمن الحدود وإدارة تدفق الهجرة واللجئين بين الدول الأعضاء. ومن ضمن التدابير التي تبناها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ما يلي:

□ زيادة حجم التمويل لصالح الدول الأعضاء بغية مراقبة الحدود الخارجية (البحرية،

البرية) منذ بداية الأزمة لما يقارب 10 مليار يورو (European commission 481 final, 2019, p01)

□ دعم الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (Frontex) للدول الأعضاء بغية زيادة

كفاءة الدول لحماية الحدود الخارجية خاصة في ظل ضغط تدفق اللاجئين على دول الاتحاد

الأوروبي، بالإضافة إلى دور المكتب الأوروبي لدعم اللاجئين واليورو بول.

□ دعم الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا في سياق توقيع اتفاق معها، ويهدف هذا

الاتفاق إلى تمويل 90 مشروع لدعم حوالي 1,7 مليون لاجئ (European commission 481

final, 2019, p02)

□ دور الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي لدعم اللاجئين السوريين والمشردين

داخليا، وذلك من خلال تبني 75 مشروع، بحيث شمل الصحة والتعليم لحوالي 26 دولة في

افريقيا، وعلى وجه الخصوص دول منطقة الساحل مثل النيجر، وكان الهدف تعطيل شبكات

التهرب من النيجر إلى ليبيا (European commission 481 final, 2019, p02) .

وبشكل عام أثبتت هذه الاستراتيجية الأوروبية عدم فعالية في إدارة تدفقات الهجرة ومراقبة الحدود

الخارجية للدول الأعضاء، حيث زاد تدفق اللاجئين في الآونة الأخيرة، خاصة الوافدين عبر

الجزر اليونانية وإسبانيا وإيطاليا ومالطا وقبرص، بحيث تم تسجيل وصول ما يقارب 47,000

مهاجر عبر البحر بزيادة قدرها حوالي 29% في عام 2019

(European commission 481 final, 2019, p20).

علاوة على ذلك، لا يزال خطر ضغط الهجرة مستمرا، خاصة وأن الوضع لا يزال غير مستقر

نتيجة الأعمال القتالية المسلحة في سوريا وليبيا، فضلا عن النمو الديمغرافي والتغيرات المناخية

والهجمات السيبرانية. وفي واقع الأمر، أن الاستجابة لهذه التحديات يتطلب تضامن كبير بين

الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط بغية معالجة الأسباب الجذرية

للحجرة السرية وتدفق اللاجئين، وتأثير هذا الأخير على استمرار اتفاق شنغن الذي يعد أمرا

ضروريا بالنسبة للاقتصاد الأوروبي ودول منطقة اليورو.

3.3 أمن الطاقة:

زادت المخاوف الأوروبية المتعلقة بتأمين الطاقة، خاصة وأن الصناعة الأوروبية لدول الاتحاد الأوروبي تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا كسوق للغاز الطبيعي منذ سنوات، وهو ما عمل الاتحاد الأوروبي على تلبيته من خلال تنويع مصادر وارداته من دول الجوار الجنوبي. ولكن هذه الدول تواجه مخاطر تتعلق بانعدام الأمن على غرار ليبيا، فضلا عن ذلك تتطلب التعامل مع هذه التحديات مسؤولية مشتركة والتضامن بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

يبدو أن تخصيص الاتحاد الأوروبي لحوالي 18,8 مليار يورو لمساعدة بعض دول الاتحاد الأوروبي وشركائه من تهديدات انقطاع امدادات الغاز الروسي على غرار أوكرانيا (Matthew J. Bryza,2014,p38)، خاصة في ظل اعتماد بلدان الشراكة الشرقية مثل مولدوفا وأوكرانيا على امدادات الطاقة من روسيا، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس الصناعات التي تعتمد على الطاقة، ويؤدي إلى زعزعة استقرار النظام السياسي لأوكرانيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية. وعلى إثر ذلك تبنت المفوضية استراتيجية تسعى من خلالها إلى مساعدة هذه البلدان، في مواجهة روسيا التي تبذل جهودا لتخفيف الضغط الممارس عليها من قبل الناتو بالضغط على هذه البلدان عبر استخدام ورقة الغاز (Matthew J. Bryza,2014,p38).

كما أن قطاع الطاقة في أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا يحتاج إلى مليارات اليورو لدعم الإصلاح في مجال الطاقة، وعلى إثر ذلك قام الاتحاد الأوروبي بتحويلات مباشرة إلى ميزانيات شركائه الشرقيين (ماعدا بيلاروسيا) بما يقارب مليار يورو ما يعادل 60% من المساعدات الثنائية (Elzbieta, APRIL2014) للفترة الممتدة من 2014-2020، وهو أكثر تحد يواجهه الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة. وقد أدرك صانع القرار في الاتحاد الأوروبي أهمية اتخاذ إجراءات ارساء قانون تضمنته معاهدة لشبونة المعدلة تحت مسمى (تضامن الطاقة) (Olafang,2014,p53)، يهدف من خلاله الاتحاد الاوروبي إلى تطوير آليات جديدة للحد من الاعتماد على روسيا وذلك بتنويع المنتجين للغاز الطبيعي.

في مقابل ذلك، تم وضع التعاون في مجال الطاقة في صميم سياسة الجوار الأوروبية، غير أن المبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال لم يتم تجسيدها لحد الان بسبب الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي وشركائه، فعلى سبيل المثال اقترحت المفوضية الأوروبية مبادرة

تتعلق بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، فضلا عن مشروع الطاقة الكهربائية المعلن عنه في سياق الإعلان الختامي لقمة باريس في جويلية 2008 (Nicolo,2015,p06) ، والذي تصل قدرته إلى حوالي 20 جيجاوات مع بداية عام 2020 (Nicolo,2015,p07) .

4. تأثير منافسة الدول الكبرى على تنفيذ سياسة الجوار:

1.4 تأثير السياسات الروسية في شرق أوروبا والمتوسط:

تنطلق الرؤية الروسية لدول شرق أوروبا باعتبارها فضاء جيوسياسي حيوي لمصالح روسيا، لذلك عملت روسيا دائما على التأثير في جوارها انطلاقا من علاقاتها التاريخية. وبالرغم من ذلك، بدأت أوروبا في توسيع دائرة نفوذها في دول أوروبا الشرقية في سياق تنفيذ سياسة الجوار، وذلك بعد أن تمكنت من ضم عدد كبير منها في عضوية الإتحاد، بما لا يتماشى بالضرورة مع المصالح الروسية في المنطقة.

وقد أثبت التدخل العسكري الروسي في جورجيا في عام 2008 حتى وإن كان الهدف المعلن هو حماية السكان الناطقين بالروسية، معالم السياسة الروسية الجديدة التي تسعى الى استعادة مناطق نفوذها التقليدية. وهذا بدوره انعكس على علاقات التعاون بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، وقد تجلى التنافس بين الطرفين في العديد من دول الشراكة الشرقية على غرار بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا. بالنسبة لروسيا تمثل هذه الدول أهمية جيوسياسية واقتصادية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من العمق الاستراتيجي لروسيا يحميها من تأثير الناتو، علاوة على ذلك تمثل منطقة عبور للغاز والنفط الروسي إلى أوروبا. الأمر الذي تعمل روسيا من خلاله على عرقلة مسارات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول السالفة الذكر، وهذا بدوره يشكل تحدي للإتحاد الأوروبي على أساس أنه يعتبر هذه الدول منطقة عبور لما يقارب 90% من النفط 100% (Hannes,2011,p49) من شحنات غاز بروم إلى أوروبا (hannes,2011,p50). وبالتالي يظل التنافس الأوروبي-الروسي وتداعياته أهم تحدي يواجه تنفيذ خطط العمل في سياق تنفيذ سياسة الجوار، بما في ذلك عرقلة الضغط الروسي على أوروبا من خلال البحث عن إمدادات بديلة للنفط والغاز الروسي.

2.4 تداعيات التواجد الصيني في منطقة البحر المتوسط على المصالح الأوروبية:

لطالما كانت الصين والإتحاد الأوروبي شريكين تجاريين. ولكن بعد أزمة اليورو في عام 2008 تنامي حجم الاستثمار الصيني في أوروبا بشكل ملموس بحيث تضاعف بما يقارب حوالي 50

مرة خلال ثماني سنوات، بعد أن كان يبلغ حوالي 840 مليون دولار في عام 2008 إلى ما يقارب 37 مليار يورو في عام 2016 وفقاً لإحصائيات لروديوم (Thilo, Mikko, Agatha, March 2019, pp 01-26)، مما يؤكد التحول الحاصل في العلاقات الصينية الأوروبية، والذي سيكون له أثاره الاقتصادية والجيوسياسية على دول الاتحاد الأوروبي فيما بعد (Valbona, 2019).

من الواضح سعي الصين إلى إعادة هيكلة ميزان القوى الموجود في منطقة البحر المتوسط، وذلك من خلال توجيه التنافس الصيني- الأمريكي من بحر الصين إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط والدفاع عن مصالحها في المنطقة، خاصة أن تأثيرها في مسار الأزمات الرئيسية في المنطقة مثل النزاع في سوريا وليبيا يظل نسبياً. ولأجل ذلك، تبنت الصين استراتيجية بدأت ملامحها تظهر جلياً عندما أجرت بالشراكة مع روسيا مناورات عسكرية مهمة لمدة عشرة أيام في شرق البحر الأبيض المتوسط في ماي 2015 (Alice, 2018, p18).

يدرك صانع القرار في الصين أهمية اتخاذ خطوات استراتيجية، لكي يصبح فاعلاً اقتصادياً أساسياً في منطقة البحر المتوسط ولما لا عسكرياً في المستقبل القريب. مما سيعزز نفوذها السياسي والدبلوماسي في أوروبا، خاصة في ظل عمليات الدمج والاستحواذ والاستثمارات التي بلغ حوالي 348 مليار دولار (Valbona, 2019)، وقد استحوذت الصين على أكثر من 350 شركة أوروبية على مدار السنوات العشر الماضية (Valbona, 2019)، فعلى سبيل المثال يقدر حجم الاستثمار الأجنبي الصيني في المملكة المتحدة بما يقارب 70 مليار دولار وإيطاليا حوالي 31 مليار دولار وألمانيا بـ 20 مليار دولار وفرنسا 13 مليار دولار والبرتغال 09 مليارات يورو ما يعادل 75% من إجمالي الاستثمارات الصينية في سوق الاتحاد الأوروبي لعام 2017 (Valbona, 2019). بالإضافة إلى ذلك، أصبح ميناء بيرايوس نقطة دخول رئيسية للمنتجات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب موانئ بورسعيد والإسكندرية في مصر، وموانئ أشدود وحيفا في إسرائيل وجنوة ونابولي في إيطاليا، مع إنشائها مدينة صناعية متاخمة لميناء طنجة في المغرب (Alice, 2018, p17).

وفي هذا السياق أدرك صانع القرار في الاتحاد الأوروبي أهمية إيجاد توازن بين الانفتاح الاقتصادي على الصين، وفي نفس الوقت، زادت المخاوف الأمنية المتعلقة بتزايد النفوذ الصيني في أوروبا، وعلى إثر ذلك تعمل الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي بناءً على طلب ثلاث دول

(ألمانيا وفرنسا وإيطاليا)، اقترحت على إثرها المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2018 تشريعا جديداً بغية إنشاء اليات أوروبية مشتركة لمراقبة الاستثمار الأجنبي الصيني في أوروبا (Alice,2018,p17) . حيث يركز هذا التشريع على حماية الأمن الأوروبي من جهة، وعدم فقدان السوق الأوروبية في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط من جهة ثانية، خاصة في ظل الاستثمار الصيني في التقنيات الحيوية أو البنية التحتية.

وفي ظل غياب نهج أوروبي مشترك لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في أوروبا والمتوسط، تعمل الصين على استغلال الفجوات الحاصلة بين دول الاتحاد عبر تعزيز البعد الاقتصادي دون الاهتمام بالتأثير على المتغير السياسي والشأن الداخلي لشركائها من دول شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط. وما يؤكد غياب التنسيق بين الدول الأعضاء في اتخاذ موقف مشترك اتجاه مبادرة طريق الحرير الصينية، هو انضمام بعض دول أوروبا لهذه المبادرة، وهذا ما يمثل تحدياً لمستقبل الاتحاد الأوروبي والعمل المشترك بين دوله.

2.4 تأثير الدور الأمريكي في شرق البحر المتوسط:

من المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية علاقات شراكة تقليدية، ولهما تقارب في العديد من القضايا، تمتد من السياسة التجارية إلى السياسة الخارجية والأمن. ويتعاون الطرفان بشكل وثيق على الصعيد الدولي، في مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي. ويعد حجم التدفق التجاري والاستثماري عبر الأطلسي في إطار الترتيبات المختلفة المتفاهم عليها بينهما مؤشرا واضحا على ما وصلت اليه العلاقات بين الطرفين. ومع ذلك تظل بعض نقاط التباين والاختلاف قائمة بين الجانبين، وفي مقدمتها سياسات الطرفين تجاه منطقة المتوسط.

وفي هذا السياق تمثل منطقة شمال افريقيا ومنطقة الساحل أهمية في السياسة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وكانت لفترات طويلة ضمن الأولويات الأمريكية، وقد أعطى الملف الأمني دفعا قويا لها. وهو ما يخلق نوعا من الريبة والتخوف من قبل بعض الدول الأوروبية الفاعلة في المنطقة والمتخوفة على مناطق نفوذها التقليدية ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا. ويعد تأمين مصادر الطاقة واليورانيوم، إلى جانب بعض المعادن ذات الأهمية البالغة في الصناعات الاستراتيجية والعسكرية حجر الزاوية في السياسة الأوروبية في المنطقة. وهو ما يؤكد توفر بعض دول المنطقة على مخزون هام من الحديد الذي يدخل في

صناعة الصلب الأوروبية، فضلا عن اليورانيوم الذي يمثل إنتاج النيجر منه ما يقارب 8,7% من الإنتاج العالمي، وهي تؤمن بذلك ما يقارب 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي (D. Luis) (D.alexander,D.amelia, mai 2012,p09).

وفي هذا السياق تعمل فرنسا على قيادة دول الاتحاد الأوروبي للتصدي للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الملف الأمني، لذلك سعت إلى تبني استراتيجية تؤمن بها مصالحها في منطقة الساحل من ناحية، ومنافسة النفوذ الأمريكي من ناحية ثانية. في مقابل ذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على الموارد الطبيعية من خلال تكثيف تواجد قواعدها العسكرية. حيث يمثل البعد الأمني والاقتصادي أولوية رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية (Jean,François,2010)، وذلك في سياق تأمين علاقاتها مع دول شمال إفريقيا والساحل فيما يتعلق بتأمين الطاقة، فعلى سبيل المثال تعد الجزائر دولة محورية في السياسة الأمريكية، نظر لما تمتلكه من نفط وغاز، وتأثيرها على المنطقة المغربية، ناهيك عن تجربتها في محاربة الإرهاب. أما المغرب فهي حليف وثيق للولايات المتحدة في المنطقة، وتمنحها هذه الأخيرة مساعدات تبلغ حوالي 80% من إجمالي المساعدات الممنوحة لبلدان المغرب العربي (Jean,François,2010)، مما قد يشكل منافسا قويا للمصالح الأوروبية في المنطقة.

ومع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيقصص النفوذ الأوروبي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من تراجع له لصالح مناطق أخرى في الخليج العربي واليمن واسيا الوسطى. وبالتالي يدرك صانع القرار في الاتحاد الأوروبي أن نجاح أو فشل نهجه في المنطقة مرتبط بمدى توافقه مع المصالح الأمريكية ودعمها له. بالإضافة إلى ذلك تعرف العلاقات بين الجانبين مرحلة صعبة منذ وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد انسحابه من بعض الالتزامات التي تم الاتفاق عليها سابقا مع أوروبا، وعلى وجه الخصوص القيود التجارية المفروضة على أوروبا (Jorge9mai,2018)، الأمر الذي سينعكس سلبا على الاقتصاد الأوروبي ويزيد في تباطئه.

وبشكل عام، يواجه الاتحاد الأوروبي حاليا عدم قدرة في التعامل بصورة مستقلة مع مسائل الأمن القومي الأوروبي (Alice, February2018,p18)، والاضطلاح بدور مستقل في تسوية وإدارة النزاعات

والأزمات الإقليمية، لاسيما دورها في حل الأزمة الأوكرانية بعيدا عن الدعم الأمريكي، الذي يفرض نفسه من خلال التواجد العسكري الأمريكي وقواعده العسكرية المنتشرة في أوروبا.

خاتمة

على الرغم من أنه من الصعب إجراء تقييم موضوعي لسياسة الجوار الأوروبية بالنظر إلى كل التحديات التي تعرقل نشاطها، إلا أنه لا يمكن أن ننكر أنه ومنذ إطلاقها في عام 2004 شكلت هذه السياسة دفعا قويا للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في دول الجوار الجنوبي والشرقي من البحر الأبيض المتوسط. حيث كان للاتحاد الأوروبي تأثير متزايد في معالجة الأزمات والنزاعات، فضلا عن ترقية التعاون الاقتصادي والثقافي مع بلدان الجوار.

ومع ذلك، وبعد ستة عشر عاما على إطلاقها، ظلت بعض التحديات الداخلية والخارجية تؤثر عليها وفي مقدمتها قرار بريطانيا الانسحاب النهائي من الاتحاد الأوروبي. هذه التحديات تجعل صناع القرار ومؤسسات الاتحاد الأوروبي أمام واقع جديد، يتطلب التفكير مليا في أسباب تراجع البعض عن فكرة التكامل الأوروبي لصالح الدولة الوطنية، والتعامل الصريح مع الواقع الجديد بعدما بلغ الكثير في قدرة أوروبا على تجاوز الخلافات والانتقال نحو هوية أوروبية فوق وطنية.

كما يتضاعف القلق داخل الاتحاد الأوروبي بشأن التأثيرات السياسية والاقتصادية لخروج بريطانيا على السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. ويعني خروجها تكريس لحالة الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي يمر بها الاتحاد، وتهدد مستقبله في حال لم تتم إدارتها بشكل يتناسب مع التطورات الحاصلة في منطقة البحر المتوسط على غرار أزمة اللاجئين المتواصلة منذ عام 2015، بالإضافة إلى انخفاض عملة اليورو في أكثر من دولة، فضلا عن تصاعد التهديدات الإرهابية، نتيجة لعدم الاستقرار الذي تمر به دول الجوار. يأتي هذا كله في ظل غياب التضامن بين الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات، مما يزيد الضغط على المحور الألماني- الفرنسي في قيادة الاتحاد لإدارة مرحلة ما بعد خروج بريطانيا.

علاوة على ذلك، أثر التنافس بين القوى الدولية في حوض المتوسط، لاسيما التواجد الصيني، بحيث أصبح أكبر شريك تجاري ومستثمر خارجي للعديد من بلدان الجوار الأوروبي، والذي له تداعيات اقتصادية وجيوسياسية أثرت بشكل سلبي على المصالح الأوروبية في منطقة البحر المتوسط. كما أثرت الترتيبات الروسية في شرق أوروبا وشرق البحر المتوسط على استقرار النفوذ

الأوروبي فيها، علما أن الدفاع عن مصالح الاتحاد في دول أوروبا الشرقية من الممكن أن يعزز موقف الاتحاد الأوروبي في الحوار مع روسيا. كما هو الأمر بالنسبة للحضور الأمريكي في المنطقة والذي حتما سيكون عائقا أساسيا أمام بسط النفوذ الأوروبي التقليدي في كثير من دول المنطقة، واختبار حقيقي لمدى قدرة هذا الأخير عن الاستقلال عن المضلة الأمنية الأمريكية.

كما أنه من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لم تصل بعد إلى التقليل من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، والهوة في مستوى التنمية بين دول الاتحاد ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، فضلا على أن العلاقات بين أوروبا وحوض المتوسط لا تزال تتأثر بالتطورات الحاصلة على الساحة الدولية.

وعليه يبدو أنه من الضرورة بما كان على الاتحاد الأوروبي، العمل على تعزيز التضامن بين دوله الأعضاء من أجل الحفاظ على مصالحه وتماسكه على الصعيد الدولي، بما في ذلك وضع تدابير مشتركة للتعامل مع هذه التحديات، التي هي من الأهمية بحيث تشكل التحدي الأكبر الذي يواجه سياسة الجوار الأوروبية في المستقبل القريب، ويعيق تنفيذها. كما أن الأمر يتطلب إعادة النظر في السياسة الخارجية الأوروبية بشكل عام، وسياسة الجوار بشكل خاص بغية مواكبة التطورات الجديدة المتسارعة على الساحة الدولية.

المراجع

□ المؤلفات:

- ADOMEIT HANNES. (April, 2011). Russia and its near neighbourhood: competition and conflict with the EU (First edition), Poland, Natolin research papers.
- JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE. (2010). Les Etats-Unis : une puissance méditerranéenne Dans Confluences Méditerranée. L'Harmattan, 2010/3, N° 74, 25-37. Retrieved from 16.01.2020. <https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2010-3-page-25.htm>.
- MATTHEW J. BRYZA. (2014). Parochialism vs collective security: energy, the Baltics, and the transatlantic response to Russia's attack on Ukraine. In Andris Spruds and Karlis Burkovskis (Ed), ten years in the Euro-Atlantic community (Conference papers), Rega, Latvian Institute of International Affairs.
- MICHELE COMELLI. (2005). The approach of European neighbourhood policy (ENP): Distinctive features and differences with the euro-Mediterranean partnership, Brussels, Istituto Affari Internazionali.

- ❑ NICOLE KOENIC. (2017). Libya and Syria: Inserting the European neighbourhood policy in the European Union's crises response. European foreign affairs review, Volume 22, Issue1, W page.
- ❑ NICOLO SARTORI. (2015).The Mediterranean Energy Relations after the Arab Spring: Towards a New Regional Paradigm. Journals Open edition, cahiers de la Méditerranée, 89/2015, 145-157. Retrieved from 26.01.2020. <https://journals.openedition.org/cdlm/7762>.
- ❑ OLAF LANG,KAI(2014). Ten years of an enlarged Nato and EU– Overcoming uncertainties, creating effective security. In Andris Spruds and Karlis Burkovskis(Ed), ten years in the euro-atlantic community (conference papers), Rega, Latvian Institute of International Affairs.
- ❑ TOM CASIER. (2010). The European neighborhood policy: assessing the EU's policy toward the region. in Federiga Bindi (Ed), The foreign policy of the European union :Assessing Europe's role in the world . Washington's: Brookings institution.

❑ المقالات:

❑ التقارير:

- ❑ Alice Ekman (February, 2018) china in the Mediterranean an emerging presence. France: Ifri center for Asian studies
- ❑ ARCHICK, KRISTIN. (December 03, 2018). The European union: On-going challenges and future prospects, CRS report prepared for members and committees of congress, United States: Congressional Research Service
- ❑ EUROPEAN UNION. (June 2016).Shared Vision Common Action: A Stronger Europe A Global Strategy for the European Union's Foreign And Security Policy.
- ❑ FREUDENSTEIN, ROLAND, DERA, EOIN, AGGELOU, AGGELOS. (June 2015). BREXIT IN Focus: Six ways it will fundamentally change the EU, Wilfried Martens Center for European Studies.
- ❑ LUIS SIMON, ALEXANDER MATTELEAR, AMELIA HADFIELD. (Mai, 2012). une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel. Belgique: Parlement européen Direction générale des politiques externes, département thématique.
- ❑ LUIS SIMON, VIVIEN PERTUSOT. (2017). Making sense of Europe's southern neighbourhood: main geopolitical and security partners, Strategic **and international studies**, Ari 10/2017. Madrid (Spain): Elcano Royal Institute.
- ❑ THILO HANEMANN and MIKKO HUOTARI, AGATHA KRATZ. (March, 2019). Chinese fdi in Europe 2018 trends and impact of new screening policies (report), Germany, rhodium group (RHG) and the Mercator institute for china studies.

❑ مواقع الانترنت

- ❑ COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES. (2003).Communication from the commission to the Council and the European parliament, wider Europe–neighbourhood a new frame work for relations with our eastern and southern neighbours Com (2003) 104 final ,Brussels.

- ❑ COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES. (2004). communication from the commission European neighbourhood policy strategy paper, Com (2004)373 final, Brussels.
- ❑ ELZBIETA KACA. (April 2014). Learning from the past: EU aid in the Eastern Partnership, Retrieved from 29.01.2020, 07:41. <https://euobserver.com/opinion/123852>.
- ❑ EUROPEAN COMMISSION,(October07,2014), Commission implementing Decision of 7.10.2014, on an Individual Measure 2014 in favour of the ENI East and South countries for a Regional Communication Programme Phase II to be financed from the general budget of the European Union, Com (2014) 7109 final , Brussels.
- ❑ EUROPEAN COMMISSION. (2014). Commission implementing Decision of 7.10.2014, on an Individual Measure 2014 in favour of the ENI East and South countries for a Regional Communication Programme Phase II to be financed from the general budget of the European Union, Com (2014) 7109 final, Brussels.
- ❑ EUROPEAN COMMISSION. (2015).support for the eastern partnership stories, facts and figures from the European neighbourhood instrument .Belgium. Retrieved from 14.01.2020. <https://www.euneighbours.eu/en/east/stay-informed/publications/support-eastern-partnership-stories-facts-and-figures-european>.
- ❑ EUROPEAN COMMISSION. (2017). Fact sheet Questions and answers on the implementation of the European neighborhood policy review, Memo 17/1381, Brussels. Retrieved from 14.01.2020. <https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/170/the-european-neighbourhood-policy>.
- ❑ EUROPEAN COMMISSION. (2019). Communication from the commission to the European parliament, The European council and the council, progress report on the implementation of the European agenda on migration, Com (2019)481 final, Brussels ,Retrieved from 16.10.2019. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/20191016_com-2019-481-report_en.pdf.
- ❑ EUROPEAN PARLIAMENT (Directorate-General for external policies policy department). (April 2017). Possible impacts of Brexit on EU development and humanitarian policies, Belgium: The European Parliament's Committee on Development (DEVE).
- ❑ EUROPEAN UNION, Eu-lex acces to European Union law. (2011). Proposal for regulation of the European parliament and of the council establishing a European neighbourhood instrument, Com (2011) 0839 final, Brussels.
- ❑ EUROPEAN UNION. (July 2019). Eurostat statistics explained, population and population change statistics. Retrieved from 22.01.2020. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Population_and_population_change_statistics.
- ❑ European Union. (2011-2013). European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI) Regional Indicative Program for the Euro-Mediterranean Partnership (Annex).

- ❑ EUROPEAN UNION. (2019). The European Union neighbourhood policy (enp). Retrieved from 14.01.2020. <https://www.euneighbours.eu/en/policy/european-neighbourhood-policy-enp>.
- ❑ EUROPEAN UNION. (September 2019). Eurostat, euro area unemployment. <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/10064439/3-31102019-CP-EN.pdf>.
- ❑ JORGE VALERO, (9mai, 2018), Trump becomes number one threat to European economy. Retrieved from 23.01.2020 <https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/trump-becomes-number-one-threat-to-european-economy>.
- ❑ STEVEN ELANGER. (April 2018). Macron had a big plan for Europe, It's now falling apart, New York times .Retrieved from 14.01.2020. <https://www.nytimes.com/2018/04/19/world/europe/emmanuel-macron-eu-reform.html>
- ❑ VALBONA ZENELI. (March 14, 2019). Mapping China's Investments in Europe, The diplomat. Retrieved from 22.01.2020 <https://thediplomat.com/2019/03/mapping-chinas-investments-in-europe>.